التشكيل الرقم ٢

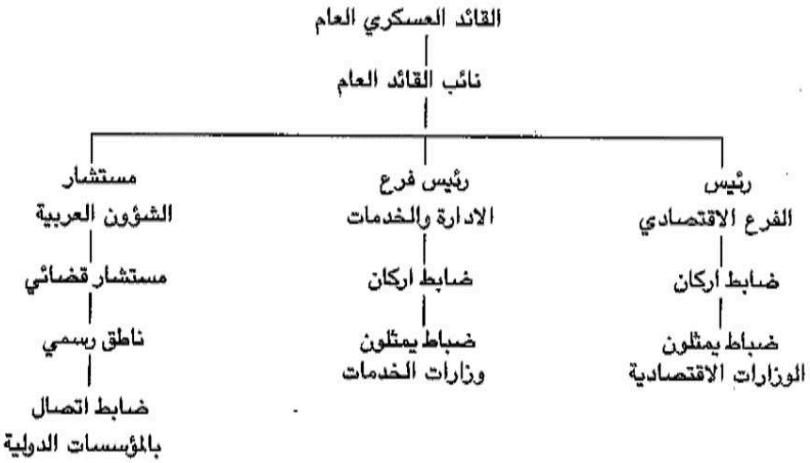

ومن جهة أخرى، لقد خضع عدد الموظّفين اليهود العاملين في القسم المدني لجهاز الحكم العسكري للزيادة والنقصان، تبعاً لمدى حماس الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لانشاء حكم اداري ذاتي في المناطق المحتلة. وهكذا كان عددهم ٥٩٥ موظفاً في العام ١٩٧٥، وعدد الموظّفين العرب أربعة عشر ألفاً. وتقلّص عدد الموظفين اليهود، في العام ١٩٨٠، الى ٣٤٩، وذلك في اطار السعي الى تنفيذ الحكم الذاتي الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد. ويختلف عدد الموظفين اليهود من قطاع الى آخر، تبعاً لأهمية كل قطاع في المخططات الصهيونية الخاصة بمستقبل المناطق المحتلة. فاذا كان عددهم لا يتجاوز ١٥ موظفاً في قطاعات التعليم والصحة والسياحة والنقل والشؤون الاجتماعية، فانه يبلغ ٩٣ موظفاً في فرع الرسوم الجمركية، ويزيد عددهم في مكتب املاك الغائبين والاملاك الحكومية على عددهم في جميع الدوائر الأخرى. وهنا يعكس التوزيع أهداف السياسة الاسرائيلية الرامية الى السيطرة على الأراضي، ومصادرتها، والى استنزاف موارد المناطق المحتلة[٧].

القسم العسكري: لقد تمّ تنظيم هذا القسم في ثلاث قنوات تكمل بعضها البعض على النحو الآتي:

(أ) قناة القيادة، وتتشكّل من الهرم المنظم للعسكريين، مرتبة تحت مرتبة، وتختص بنقل تعليمات العمل، وتنفيذ الأوامر والتعليمات التي تفرضها كل مرتبة على المرتبة الأدنى منها.

(ب) قناة الهيئة، وهي قناة الاستشارات، وتختص ببلورة الخطط التي تسبق اصدار الأوامر، وبلورة الخطة النهائية حسب توجيهات القائد العسكري العام أو نائبه.

(ج) القناة المهنية: وهي قناة هرمية تنتقل بواسطتها الأوامر في مختلف الاتجاهات والمجالات[٨].

ونشير الى ان السلطات الاسرائيلية فضّلت اقامة مقارّ فروع الحكم العسكري في ضواحي المدن، للتقليل من الاحتكاك المباشر بالمواطنين العرب.

وفي ما يتعلّق بالسلطة المختصة بالاشراف على المجالس البلدية والقروية في جهاز الحكم العسكري، فقد أعطيت الى ضابط الادارة للشؤون الداخلية، والموظفين التابعين له في الألوية،